المؤشرات الدولية لقياس الفساد المالي والإداري

قسم الاقتصاد والطاقة

مقدمة:

لا يوجد مقياس مباشر للفساد إلا أنه توجد عدة طرق غير مباشرة تكشف عن الفساد، ومدى تفشيه في المجتمعات والمؤسسات، وبالنظر إلى تعدد الممارسات الفاسدة، تعتمد طرق الكشف عن الفساد على مصادر متعددة، فهناك عدة مؤسسات على مستوى العالم تهتم بقياس ظاهرة الفساد، من خلال تطوير مؤشرات كمية؛ تستند في معظمها على استقصاء أراء الخبراء وانطباعاتهم، من واقع ممارستهم العملية، حول مدى تفشي ظاهرة الفساد في مختلف الدول.

إن أشهر المؤشرات المستخدمة في الأدبيات التطبيقية؛ مؤشر الفساد الذي تصدره مجموعة خدمات المخاطر السياسية، ومؤشرات الفساد الذي ترصده مؤسسات الشفافية العالمية، ومؤشرات الحكم التي يصدرها البنك الدولي.

الجدير بالذكر أن ليبيا تعاني هبوطا واضحا في تصنيف المنظمات الدولية على كافة الأصعدة، حيث أثرت هذه التصنيفات على سمعة ليبيا دولياً واقليمياً، وأضعفت روح المواطنة والانتماء، علاوة على ذلك فإن الفساد ساعد على خلق الظروف التي مهدت الطريق لنمو النزاعات، فهو يديم الفقر، انعدام المساواة والظلم، وقد يهدر الفساد فرص التسويات السلمية، كما يسهل عمليات الجريمة المنظمة، كما وظف الفساد في تقويض السيادة والأمن الوطنيين، من خلال دول تسعى لإحكام قبضتها على ليبيا وخيراتها.

ومن أجل ذلك رأينا أن نركز على المؤشرات الدولية للنزاهة والشفافية؛ لرفع الوعي بها لأهميتها في الوعي بخطورة الفساد وضرورة قياسه؛ لتطوير وسائل مكافحته، وضمان تنمية مستدامة وحوكمة رشيدة.

تصنيف المؤشرات بحسب طبيعة المسوحات واستطلاعات الرأي:

اعتمدت أغلب مقاييس الفساد الوطنية، والإقليمية، والدولية، في السنوات الأخيرة على الاستقصاءات، والمسوح، واستطلاعات الرأي؛ كأسلوب رائد في جمع البيانات، ويمكن الاشارة إلى نوعين رئيسيين من هذه المؤشرات وهي:

- مؤشرات قائمة على المدخلات "Input–based I based Indicators" وهي مؤشرات

لتقييم مدى تحقق جودة المؤسسات، والقواعد والإجراءات؛ كمدخلات لنظام الحكم الرشيد ومكافحة الفساد.

- مؤشرات قائمة على المخرجات "Output- based I based Indicators" وهي مؤشرات توضح ما ينتج عن المؤسسات، والأليات، والإجراءات، في الواقع العملي، وما يقدمه للمواطنين في الدولة؛ كمخرجات لعملية الحوكمة ومكافحة الفساد.

قد أثبتت الدراسات أنها مفيدة جدا في زيادة الوعي وأجراء المقارنات عبر الدول، وإجراء التحليل الإحصائي، والمساعدة في إنشاء علاقات بين الفساد ومجموعة واسعة من المتغيرات.

كيف يمكن التمييز بين مؤشرات الفساد؟

• مؤشرات ائمة على التصورات "Perception–based Indicators» هذه المؤشرات تعتمد على الآراء الذاتية والشخصية للخبراء، ومستشاري الأعمال، ورجال الأعمال المحليين والدوليين، أو من قبل المواطنين العاديين؛ لتصوراتهم عن مستويات الفساد في الدولة. والمؤشرات الثلاثة الأكثر شعبية من هذا النوع هي: مؤشر مدركات الفساد (CPI)، ومؤشر التحكم في الفساد (CC)، ومؤشر الفساد من الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG)، هذه المؤشرات لديها العديد من نقاط الضعف، واحدة من هذه النقاط الضعف الكبرى هو إمكانية وجود فجوة كبيرة بين التصور والواقع، حيث تتخذ هذه المؤشرات الطابع الذاتي؛ لأنها تقيس الفساد كما يراه من توجه إليه الأسئلة.

• مؤشرات قائمة على الخبرة «Experience– based Indicators» يدل اسم هذه المؤشرات على أنها ذاتية نابعة من الخبرة الشخصية عن الفساد من خلال أسئلة المواطنين، حول ما إذا كانوا قد طُلب منهم دفع رشوة، أو أنهم قاموا طواعية بممارسة فعل من أفعال الفساد، وكذلك مثل مسح بيئة الأعمال العالمية التابع للبنك الدولي، فعلى سبيل المثال: يُسأل المديرون في العديد من الدول للرد على البيان التالي (هل من الشائع بالنسبة للشركات في هذه الدولة أن تدفع بعض الرشاوى، أو الأموال الإضافية من أجل إنجاز المهام ؟)، غير أن هذه المؤشرات هي أيضا لديها إشكالية؛ بسبب تحيز التقارير وغيرها. ولكن هناك عدد قليل من البيانات الموضوعية مثل: عدد الإدانات الجنائية، أو القضايا القانونية ذات الصلة بالفساد، أو عدد البحث عن كلمة فساد عبر الأنترنت وغيرها.

• مؤشرات قائمة على مصدر وحيد للبيانات "Indicators based on a single data source

« وفيها تقوم المؤسسة الناشرة للمؤشر بتجميع وتوليد البيانات بنفسها دون طرف ثالث، وبالتالي فهي تعتمد على بيانات أصلية؛ كما تمثل المصدر الوحيد للبيانات .

•مؤشرات مركبة « Composite Indicators " وفيها تقوم المؤسسة الناشرة للمؤشر المركب؛ بتجميع وتوليف مقاييس ومؤشرات متنوعة، تصدر لنفس الغرض أو لأغراض قريبة، يتم إنتاجها وتوليدها بواسطة جهات أخرى (طرف ثالث أو الغير) وليست المؤسسة الناشرة، ومن مصادر بيانات مختلفة ودمجها في مقياس واحد. تستخدم هذه المؤسسات طرق وأساليب خاصة للتجميع، وتوليد النتائج، وحساب المؤشرات الخاصة بها، من تلك المصادر المكونة للمؤشر.

•المؤشرات التقريبية "" Proxy Indicators هذه المؤشرات تقيس الفساد بشكل غير مباشر، عن طريق تجميع أراء ودلائل وإشارات للفساد، أو العكس عن طريق قياس آليات مكافحة الفساد، والحكم الرشيد، والمساءلة العامة.

يلاحظ أن كل هذه الأنواع من المؤشرات، يمكن أن تعتمد على معلومات موضوعية " Objective " يمكن التحقق منها، مثل قضايا الفساد في عام معين، أو عدد مرات البحث في شبكة الأنترنت عن الفساد في دولة معينة، ويمكن أن تعتمد على معلومات شخصية (غير موضوعية) "Subjective»، مثل: استقصاءات، واستطلاعات الرأي، والتصورات عن مستوى الفساد في دولة معينة.

أهم مؤشرات قياس الفساد في الأدبيات التطبيقية :

1-مؤشر الفساد في الدليل الدولي للمخاطر القطرية International Country Risk Guide (ICRG).

تصدر مجموعة خدمات المخاطر القطرية Political Risk Services (PRS) منذ عام 1984م مقياسا للفساد، كأحد المؤشرات الفرعية لتقييم المخاطر السياسية للدول، والذي تتراوح قيمته بين صفر (الأكثر فسادا)، و6 (الأقل فسادا).

بدأ في عام 2001 م إدراج مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية في الشبكة الدولية للمعلومات، يشمل المؤشر على 22 متغير، موزعة على ثلاث مجموعات فرعية للمخاطر السياسية، (12 متغير و100 نقطة مخاطر)، والمخاطر التمويلية، والمخاطر الاقتصادية (5 متغيرات و50 نقطة مخاطر لكل)، بحيث تشتمل كل مجموعة على متغيرات فرعية، تقيم مخاطر كل منها على أساس نقاط للمخاطر؛ تعكس الوزن النسبي للمتغير، ثم المجموعة ،وتشير القيم المتدنية لنقاط المخاطر إلى

وجود مخاطر مرتفعة للغاية، ويتم الحصول على المؤشر التجميعي للدليل الدولي للمخاطر القطرية؛ بأخذ نصف مجموع نقاط المخاطر للمجموعات الثلاث، بحيث تتراوح قيمة المؤشر التجميعي، بين صفر (للمخاطر المرتفعة للغاية)، و100 نقطة للمخاطر المتدنية للغاية .

مصادر مؤشر (ICRG)

يقيس المؤشر الفرعي للدليل الدولي للمخاطر القطرية درجة الفساد الإداري في أوساط صناع القرار، كما تعكسها العمولات والرشاوى التي ينبغي تقديمها لصانع القرار؛ ليقوم بواجباته الرسمية، حيث تتراوح قيم المؤشر من صفر، لتعكس حالة تفشي واسعة للفساد الإداري، مما يعني مخاطر مرتفعة للاستثمار، إلى 6 لتعكس حالة انعدم الفساد الإداري، مما يعني مخاطر متدنية للاستثمار .باعتبار أن الفساد داخل النظام السياسي يمثل تهديدا للاستثمار الأجنبي؛ لأنه يشوه البيئة الاقتصادية والتمويلية، ويوثر سلبا على كفاءة الدولة وقطاع الأعمال، خصوصا في ما يتعلق بالتعيين في المناصب الإدارية العليا، وربما ترتب عليه عدم الاستقرار السياسي.

2-**مؤشر مدركات الفساد** CPI)) Corruption Perceptions Index

أنشأت منظمة الشفافية الدولية Transparency International(TI) وهي منظمة دولية غير حكومية غير ربحية معنية بالفساد -وهي مجموعة من 100 فرع محلي، مع سكرتارية دولية في برلين بألمانيا-مؤشرًا دوليًا لقياس درجة إدراك الفساد الموجود في أوساط المسؤولين العامين والسياسيين، يسمى (الرقم القياسي للشفافية الدولية) أو (مؤشر مدركات الفساد)، ويرمز له اختصارا (CPI)، ويعتبر أهم الإصدارات البحثية لمنظمة الشفافية الدولية، وأبرز المؤشرات الكمية العالمية لانتشار الفساد في القطاع العام.

يقيّم هذا المؤشر الدول ويرتبها وفقا لدرجة وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين فيه؛ا بناء على إدراك رجال الأعمال والمحللين والسياسيين، ومنهم المختصون والخبراء من الدولة نفسها التي يتم تقييمها من المقيمين فيها، أو غير المقيمين، ويعد مؤشر مدركات الفساد أهم المؤشرات (النشاطات البحثية) التي تصدر عن المنظمة، ويعتبر مؤشرا مركبا، ويسمى بمسح المسوح حيث يعتمد على البيانات التي يتم جمعها عن طريق مسوح، واستطلاعات رأي متخصصة. يركز المؤشر بشكل أساسي على الفساد في القطاع العام، وبناء على تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد؛ تطرح المسوح واستطلاعات الرأي المستخدمة في

إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة باستغلال الوظيفة العامة؛ لتحقيق مصالح خاصة على سبيل المثال: قبول الموظفين الحكوميين للرشاوى أثناء المشتريات، أو اختلاس الأموال العامة، ومدى نجاعة جهود مكافحة الفساد.

• منهجية مؤشر مدركات الفساد:

إن مؤشر مدركات الفساد عبارة عن مؤشر تجميعي؛ يعمل على الجمع بين البيانات المستمدة من عدد مختلف من المصادر؛ ولكي تدخل الدولة في عملية التصنيف، لا بد أن تكون مشمولة ضمن ثلاثة مصادر مسحية على الأقل من مصادر مؤشر مدركات الفساد، إن عملية الإدراج في المؤشر لا تعني بالضرورة وجود فساد بالدولة المدرجة؛ وإنما يعتمد على مدى توفر معلومات عن الفساد في الدولة، ومنذ إصدار المؤشر لأول مرة عام (1995م) ،كان المؤشر يعتمد على معلومات مستمدة من إحصائيات خلال السنتين الماضيتين للسنة التي يراد حساب المؤشر لها، حيث معلومات آخر سنتين يجب أن تكون متوفرة .

يصدر نتيجة لهذا المؤشر جدول دولي، كل خمس سنوات؛ يصنف 180 بلدا وإقليما،و يحدد ترتيب الدول في قائمة الفساد العالمية؛ يساعد المستثمرين الأجانب على معرفة مدى تفشي الفساد في الدول المختلفة، إذ يمنح خبراء المنظمة كل دولة درجة تتراوح (0– 100) درجات؛ من خلال احتساب المتوسط الحسابي لجميع القيم الموحدة لكل دولة، حيث تمثل الدرجة (0) أعلى مستوى للفساد ؛ أي أن الدولة إذا حصلت على تقدير 100 درجات فهذا يعني أن هذه الدولة نظيفة تمامًا من عمليات الفساد، أما الدولة التي تحصل على تقدير أقل من خمس درجات، فهذا يعني أن جميع الأعمال والصفقات في هذه الدولة خاضعة للفساد والرشوة، ويقيس هذا الدليل الفساد لدى الحكومات المحلية والوطنية، وليس لدى الشركات المحلية والأجنبية الناشطة في الدول، والمؤشر كمؤشر تم جمعه من 17 دراسة مسحية، نفذتها 3 مؤسسة مستقلة مختلفة .

• ماذا يقيس المؤشر؟

يقيس المؤشر الفساد في القطاع العام، والذي صاغته منظمة الشفافية الدولية في معادلة: الفساد = (الاحتكار + حرية التصرف) – (المساءلة + النزاهة + الشفافية)
ويشمل ما يلي:

•الرشوة

•استخدام الأموال العامة لأغراض غير مشروعة.

- استخدام السلطة، أو المنصب العام، في تحقيق منافع خاصة.
- الوساطة والمحسوبية.
- الفساد السياسي، والذي تؤثر فيه المصالح الخاصة، على عملية صنع القرار في الدولة.
- قدرة الحكومة على فرض آليات النزاهة.
- الملاحقة الفعالة للمسؤولين الفاسدين.
- البيروقراطية وتعقيد الاجراءات.
- مدى وجود قوانين مناسبة بشأن الإفصاح المالي، وتعارض المصالح، وتيسير الوصول إلى المعلومات.
- مدى وجود حماية قانونية للمبلغين عن المخالفات، والصحفيين، والمحققين.

بناء على الأبعاد التي تتناولها مصادر المعلومات الخارجية، هناك جوانب لا يقيسها مؤشر مدركات الفساد العالمي هي:

- تصورات، ومدركات المواطنين، أو تجاربهم مع الفساد.
- الاحتيال الضريبي.
- التدفقات المالية غير المشروعة.
- تمكين الفساد (المحامون، المحاسبون، المستشارون الماليون، إلخ).
- غسيل الأموال.
- فساد القطاع الخاص.

مصادر بيانات مؤشر مدركات الفساد:

يعتمد مؤشر مدركات الفساد على مصادر البيانات، التي يتم الحصول عليها من قبل مؤسسات مستقلة و متخصصة، تعمل على مستوى عالمي في تحليل مناخ الحوكمة والأعمال (13 مصدر للمعلومات).وتحسب مجمل المصادر؛ مجمل إدراك حجم الفساد (من خلال مدة التكرار وحجم الرشاوى) في القطاعين العام والسياسي، وتجدر الإشارة إلى أن المصادر التي يعتمد عليها المؤشر لا تميز بين الفساد الإداري، والفساد

السياسي، الذي يركز بشكل أساسي على تمويل الأحزاب واستغلال المناصب العام؛ة لأغراض حزبية، وكافة المصادر تعطي تصنيفا للدول (يضم تقييما لعدة دول) وتشمل المصادر التي بموجبها تقيم الدول عن طريق النقاط.

أحدث الاستطلاعات المعدة من قبل جهات مختصة (تحليل للبلاد، وكلات المخاطر) وتشمل الاستطلاعات التي يتم اجراؤها الفئات التالية : (الخبراء من الداخل (محليين) والخارج، مدري الإدارة العليا والمتوسطة ،والشركات المحلية والعالمية، ورجال الأعمال المغتربين، شبكة مراسلين، تقييم الموظفين) وهذه النتائج يتم مراجعتها، وبالتالي يطرأ عليها تغيير يسير من سنة إلى أخرى، ويقيم حجم الفساد في الدولة من قبل مجموعتين: المجموعة الأولى تتمثل في خبراء مقيمين في البلاد وخارجها ،أما المجموعة الثانية فتتمثل بقياديين في القطاع الخاص، ويشمل مؤشر مدركات الفساد لكل مصادر من مصادر البيانات استيفاء المعايير الواردة.

معايير مصادر بيانات مؤشرات مدركات الفساد:

تعمل منظمة الشفافية الدولية على مراجعة المنهجية الخاصة بكل مصدر من مصادر البيانات بالتفصيل؛ لضمان استيفائها لمعايير الجودة الخاصة بالشفافية الدولية التي تتلخص في:

1- أن يقيس المصدر بصورة كمية مدركات الفساد في القطاع العام.

2- أن يكون قائما على منهجية تمتاز بالصدق والثبات؛ يتم من خلالها تحديد مجموع النقاط والرتب التي تحرزها الدول على المقياس نفسه.

3- أن يتم تنفيذ ذلك من قبل مؤسسة ذات مصداقية، وأن يكون من المتوقع تكرار ذلك على نحو منتظم.

4- أن يسمح بوجود ما يكفي من التفاوت في مجموع النقاط التي يتم إحرازها؛ بما يتيح عملية التمييز بين الدول.

- **نتائج مؤشر مدركات الفساد لعام 2022**

وبحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية الذي صدر في 31 يناير 2023، أن مؤشر مدركات الفساد لعام 2022 كشف عن إحراز تقدم ضئيل في مكافحة الفساد مع ازدياد العنف في العالم، فلا يزال المتوسط العالمي لمؤشر مدركات الفساد دون تغيير عند 43 للعام الحادي عشر على التوالي، ويعاني أكثر من ثلثي العالم من مشكلة

خطيرة مع الفساد، حيث سجلت تلك البلدان درجات أقل من 50.

- تصدرت الدنمارك (90) المؤشر لهذا العام، تلتها فنلندا، ونيوزيلندا، حيث سجل كل منهما 87. كما أن المؤسسات الديمقراطية القوية واحترام حقوق الانسان جعل هذه البلدان من أكثر البلدان سلما في العالم وف مؤشر السلام العالمي.

- لا تزال ليبيا (17) واليمن (16)، وجنوب السودان (13) وسوريا(13) والصومال(12)، وكلها متورطة في صراع طويل الأمد في أسفل مؤشر مدركات الفساد.

- سجل 26 بلدا، من بينها المملكة المتحدة (73) وقطر(58) وغواتيمالا (24) أدنى مستوياتها التاريخية هذا العام.

الجدير بالملاحظة أنه منذ عام 2017، تراجعت 10 دول بشكل ملحوظ في درجاتها على مؤشر مدركات الفساد وهي:

- الخاسرون البارزون هم: لوكسمبورغ(77) وكندا(74) والمملكة المتحدة(73) والنمسا(71) وماليزيا(47) ومنغوليا(33) وباكستان(27) وهندوراس(23) ونيكاراغوا(19) وهايتي(17).

- تحسنت ثمانية بلدان في مؤشر مدركات الفساد خلال نفس الفترة : أيرلندا (77) وكوريا الجنوبية(63) وأرمينيا (46) وفيتنام(42) وجزر الملديف(40) ومولدوفا(39) وأنغولا (33) وأوزباكستان (31).

وفي إطار عمل منظمة الشفافية الدولية الرامي إلى استكمال مؤشر مدركات الفساد؛ لجأت المنظمة إلى إنتاج مجموعة من البحوث الكمية والنوعية حول الفساد، والتي تتضمن:

أ-باروميتر الفساد العالمي Globa Corruption Barometer (G.C.B)

صدر لأول مرة عام 2003م ، يصدر سنويا باستثناء سنة (2008- 2012) وهو استطلاع لآراء المواطنين حول الفساد وتجاربهم في دفع الرشاوى، إضافة إلى تقييمهم لمستوى الفساد في أبرز المؤسسات الخدمية، وللجهود التي تبذلها الحكومات في مكافحة الفساد في الدول التي يعيشون فيها، ويعتبر هذا المقياس استقصاء للرأي العام، وهذا يعني أنه استطلاع للجمهور عامة، وليس للخبراء في كل دولة يشملها القياس، ويعتبر مؤشرا كميا، يقيس تصورات الشعوب وخبراتها فيما يتعلق بقضية الفساد ،وهو عبارة عن مسح تمثيلي لأكثر من (100,00) أسرة في 100 بلد . يعتبر المقياس استطلاعا لرأي

المواطنين وليس للخبراء، يُنفذ في عدة دول حول العالم من خلال مراكز وشركات متخصصة باستطلاعات الرأي مرة كل سنتين.

• منهجية باروميتر الفساد العالمي:

يعتمد مقياس الفساد العالمي على الاستبانة المصممة من قبل منظمة الشفافية الدولية، والتي تحتوي على أسئلة متعددة؛ يتم من خلالها التعرف على نظرة الجمهور لمستوى الفساد في بلدانهم، وقد قامت منظمة الشفافية الدولية بتحديث الاستبيان سنويا؛ بحيث لم تصدر الاستبانة نفسها مرتين؛ وذلك بسبب حذف بعض الأسئلة، أو تعديلها، أو إضافة أسئلة أخرى لكل سنة؛ وبالتالي لا يمكن مقارنة درجات الدولة بين سنة وأخرى إلا في حالة تشابه الأسئلة لجزء من الاستبانة.

إن عينة المسح في كل دولة يجب أن تكون ممثلة قدر الامكان المستوى الوطني، وتكون عملية الاستبانة لرأي الجمهور بعدة طرق وهي: (المقابلات وجها لوجه، الهاتف، عن طريق الأنترنت) وتشير منظمة الشفافية الدولية إلى أن التحقق من البيانات وتحليليها يتم في أمانتها العامة في برلين، بواسطة محلل مستقل وأن النتائج الواردة في التقرير لا تشمل الاستجابات الغامضة (لا أعرف / لا إجابة) .

• مصادر مؤشر G.C.B

المقياس (الاستبانة) ينفذ لمصالحة منظمة الشفافية الدولية عن طريق مؤسسة (غالوب) الدولية كجزء من برنامجها في استقصاء رأي الشعوب، والتي تستند في أعمالها على الفروع المحلية لترجمة وتنفيذ المقياس، وفي بعض الحالات تفوض منظمة الشفافية الدولية منظمات مسحية لإجراء الاستبانة في بلد ما.

ب-مؤشر دافعي الرشوة Corruption Perceptions Index (BPI)

يقيس مؤشر دافعي الرشوة باعتباره مؤشرا كميا، جانب العرض المتعلق بالفساد في التعاملات التجارية الدولية، أي أنه يركز على مدى ميل الشركات في الدول الكبرى إلى دفع الرشوة في الخارج، وبالتالي أداء دور (المورد الفاسد). إن مؤشر دافعي الرشوة هو عبارة عن تصنيف للبلدان الرائدة في مجال التصدير، وفقا للاحتمالية المدركة لقيام شركات هذه الدول بتقديم الرشاوى؛ للحصول على حصص كبيرة في السوق، حيث يبلغ عدد البلدان التي تأتي منها الشركات الأجنبية التي تدفع الرشاوى 22 بلدا، وتحاول المنظمة من خلال هذا المؤشر أن تبين المصادر التي تورد الرشوة، فوفقا لهذا المؤشر تتمثل الرشاوى المدفوعة في البلدان المستقبلة للشركات، والاستثمارات

الأجنبية فيما يلي : الرشاوى المدفوعة لكبار السياسيين، أو الاحزاب السياسية ، والرشاوى المدفوعة لصغار الموظفين في الدولة؛ لتسريع الخدمات والإجراءات، واستخدام العلاقات الشخصية، أو العائلية؛ للحصول على تعاقدات حكومية.

• منهجية مؤشر(BPI)

إن هناك اختلافات مهمة بين منهجية كل سنة وأخرى بسبب تغيير أسئلة الاستبانة، حيث تم تطوير المؤشر لتصنيف الدول، وبعد ذلك أضيف تصنيف مستوى الفساد حسب القطاعات: (الزراعة، والصناعة، وتكنولوجيا المعلومات، والنفط والغاز، ...إلخ) التي تعمل فيها الشركات، ويتم احتساب مجموع النقاط التي يحرزها كل بلد على المؤشر؛ بناء على آراء التنفيذيين في قطاع الأعمال، كما يتم أيضا استطلاع التصورات المتعلقة بالرشوة في مختلف قطاعات الأعمال، ويتم طرح السؤال الآتي :(مدى انخراط الشركات التي يمتلكون فيها علاقات تجارية من إحدى البلدان المعنية بالرشوة؟)، يتم احتساب مجموع النقاط التي يحرزها كل بلد على المؤشر؛ بناء على مسح آراء التنفيذيين في قطاع الأعمال؛ لتسجيل تصوراتهم المتعلقة بالممارسات التجارية للشركات الأجنبية . كما يتم أيضا استطلاع التصورات المتعلقة بالرشوة في مختلف قطاعات الأعمال، ويتم تصنيف الدول واحتساب النقاط على مقياس موحد عام بتدرج بين (0– 10) حيث تمثل الدرجة القصوى(10) الرأي القائل بأن الشركات من ذلك البلد لم تمارس الرشوة ابداً، وتمثل الدرجة (0) الرأي القائل بأن الشركة من ذلك البلد مارست الرشوة بشكل دائم، وعلى هذا الأساس تصنف الدول بأنها أقل أو أكثر احتمالية للانخراط للرشوة في الخارج، وتعتمد منظمة الشفافية على مؤسسة غالوب الدولية Gallup international association في إجراء وتصميم وتطبيق مسح مؤشر دفعي الرشوة، حيث يمتلك المركز أكثر من أربعين مقراً في جميع أنحاء العالم، و مقرها الرئيس العاصمة الأمريكية واشنطن.

الدول المشمولة بمسح مؤشر دافعي الرشوة:

يتم اختيار الدول للدخول إلى تصنيف مؤشر دافعي الرشوة وفق الآتي:

أ-مدى الانفتاح التجاري، ويقاس من خلال (تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالإضافة إلى حجم الصادرات).

ب-ما إذا كانت الدولة مصنفة في آخر إصدار للمؤشر (الغرض مقارنة الأداء بمرور الوقت).

ج- العضوية في مجموعة دول العشرين (G 20)[1]

تعتبر قيمة هذا المؤشر محدودة؛ نظرا لمحدودية الدول المستقبلة للاستثمارات الأجنبية المتضمنة في مسح مؤشر دافعي الرشوة، والملاحظ أن هذا المؤشر لا يتضمن بيانات عن الدول العربية؛ نظرا لمحدودية عدد الدول الداخلة في هذا المؤشر.

ج-التقرير الشامل عن الفساد Global Corruption Report (G.C.R)

تقوم منظمة الشفافية الدولية بإصدار التقرير الشامل عن الفساد منذ عام 2001 حتى الآن، ويعتبر هذا المؤشر نوعيا، حيث يركز في كل عام على قطاع حيوي مهم من قطاعات الدولة، وبدايةً في عام 2001 ركز التقرير على دراسة الوضع الكائن للفساد في العالم بصفة عامة، وفي عام 2003 ركز علي الفساد في وسائل الحصول على المعلومات والتعامل معها Access To Information، ثم تناول التقرير في عام 2004 الفساد السياسي Political Corruption، وفي عام 2005 تناول كافة جوانب الفساد في قطاع الإنشاءات والمقاولات، وإعادة البناء والإعمار Corruption in Construction and Post–Conflict Reconstruction. وهكذا تتوالى التقارير كل سنة لتتناول أنظمة، وقطاعات متنوعة، وتقييم معدلات الفساد مثل: الفساد في قطاع الرعاية الصحية، والتعليم، ورصد الفساد في النظام القضائي، وتقرير عن الفساد في قطاع المياه، والفساد في القطاع الخاص، وتقرير حول تغير المناخ البناء والإعمار في مرحلة ما بعد الصراع، والوصول إلى المعلومات، بالإضافة إلى الفساد السياسي. يغطي كل تقرير فترة (12) شهرا ابتداء من شهر يوليو الى شهر يونيو في العام التالي. وتعده المنظمة بناء على مؤشر تتراوح درجاته بين (01–10)، حيث ترتب الدول حسب هذه الدرجات، ومن خلاله يمكن قياس نزاهة وشفافية كل دولة، بحيث يتم جمع المعلومات، وإجراء تحليل لمدى الشفافية، مع تقديم المقترحات والحلول الممكنة؛ للتغلب على هذه الظاهرة.

وقد يرد التساؤل الآتي هل تقرير الفساد العالمي يعتبر مؤشرا أم لا؟ ، وهنا نشير إلى أن تقرير الفساد العالمي يُعد مؤشرا؛ ولكنه نوعي وليس كمي، كما في مؤشرا مدركات الفساد وبقية المؤشرات الكمية التي تصدر عن المنظمة.

• مصادر التقرير الشامل G.C.R

مصادر التقرير تعتمد على استخدام مقاييس وأدلة الفساد على المستوى العالمي،

١ - مجموعة دول العشرين (□ 20) وهي مجموعة انشئت في العام (1999) لغرض تعزيز الاستقرار المالي الدولي وخلق فرص للحوار ما بين البلدان الصناعية والبلدان الناشئة، وتساهم اقتصاديات مجموعة العشرين بأكثر من 90٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي ، وتضم حوالي ثلثي سكان العالم حيث تضم (19) دولة بالاضافة إلى الاتحاد الأوربي.

كمدخل لقياس نوعية الحكم في القطاعات المتنوعة في الدولة؛ لتصبح مخرجاتها مصادرا للمعلومات للعديد من المنظمات المهتمة بهذا المجال، كالبنك الدولي. حيث يقدم التقرير بحثاً وتحليلاً مختصين، فضلاً عن توفير دراسات حول حالات معينة، حيث تجمع النتائج العملية لكبار الباحثين في مختلف جوانب الفساد بين وجهات النظر الأكاديمية، والأصوات العملية من الميدان، ويتم اختيار المساهمات من قبل قسم البحوث من هذا التقرير؛ طبقا لآثارها على السياسات والمنهجيات المبتكرة، كما أنه مصمم بحيث يقدم الفائدة لمجموعة واسعة من القراء، من ضمنهم واضعو السياسات، والصحفيون، والمعلمون، والطلاب، والجمهور العام، وتذكر منظمة الشفافية الدولية: أن الوظيفة الأساسية لتقرير الفساد العالمي السنوي؛ تكمن في لفت الانتباه إلى أهمية أن تبقى وسائل الإعلام والمجتمع المدني في حالة يقظة، وإن كانت تقارير المنظمة لا تمثل إلزاما للدول، إلا أنها مرآة تعكس مدى شفافية الدول .

د-مؤشر النزاهة الوطني National Institute of Standards (NIS)

صدر هذا المؤشر لأول مرة عام (2001) وهو عبارة عن سلسلة من الدراسات التي تتم داخل الدولة، وتقدم تقييما مكثفا لنقاط القوة والضعف التي تمتلكها أبرز المؤسسات، التي تتيح وجود الحكم الرشيد والنزاهة في الدولة، وتقدم تقييما مكثفا لنقاط القوة والضعف، التي تمتلكها أبرز المؤسسات التي تتيح وجود الحكم الرشيد والنزاهة في الدولة؛ تهدف هذه الدراسات إلى تقييم النظام الوطني للنزاهة نظريا للدولة على المستويين القانوني (قوانين ونصوص تنظيمية) والعملي (التطبيق). تعد منظمة الشفافية الدولية دراسات نظام النزاهة والوطنية أداة قياس هامة؛ فهي مكملة للمؤشرات والاستقصاءات العالمية التي تتبعها المنظمة، ويقوم نظام النزاهة الوطني على توسيع قاعدة المحاسبة الأفقية إلى الحد الذي لا تعود القوة في يد سلطة واحدة، ويصبح كل من يشغل منصبا عاما مسؤولا عن عمله على نحو مفصل في حلقة متصلة، بحيث يقوم كل طرف من أطرافها بدور الحارس والمحروس، والمراقب والرقيب، وهو نظام يعني الانتقال من نظام المساءلة العمودية القائم في ظل النظم الاستبدادية التي يحكمها طاغية أو حزب واحد، إلى نظام المحاسبة الأفقية الذي يقوم على تعدد هيئات الرقابة والمحاسبة : (البرلمانات، وهيئات الرقابة العامة، وسائل الإعلام الحرة، والمحاكم، والمدققين العامين، النقابات المهنية، ...الخ) التي تحول دون إساءة استعمال السلطة، ويعبر نظام النزاهة الوطني عن رؤية شاملة؛ لمواجهة الفساد من خلال إصلاح الأطر المؤسسية والقانونية وإجراءات العمل، وهو يقوم على منهج تدرجي من خلال مشاركة مجتمعية تشمل : مؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، ووسائل الأعلام والمؤسسات الدينية، كما يقوم هذا النظام على برنامج

إصلاح كلي، يشمل جميع القضايا والمجالات المتصلة بنظام الحكم ويشمل ذلك :

•الإطار المؤسسي (الأجهزة والإدارات الحكومية) .

•الإطار القانوني « التشريعات التي تحمي المواطن من تعسف السلطة وتمنع انتشار الفساد »

•السياسات العامة « استراتيجيات تنمية تأخذ في الحسبان مصالح الجمهور بكل فئاته »

إن سلسلة من الدراسات التي تتم داخل الدولة، وتقدم تقييماً مكثفاً لنقاط القوة والضعف التي تمتلكها أبرز المؤسسات، التي تتيح وجود الحكم الرشيد والنزاهة في الدولة؛ بهدف تقييم النظام الوطني للنزاهة نظرياً للدولة على المستويين (القانوني) قوانين ونصوص تنظيمية و(العملي) التطبيق. يتمخض عن الدراسات حول أعمدة النزاهة الوطنية مؤشرات؛ تستخدم في قياس التطورات الجديدة، وقاعدة أساسية تستخدم في إجراء المقارنات بين مجموعة من الدول، كما تعمل النتائج المستخلصة منها كدليل إرشادي عن المناطق التي تتطلب تصرفا ملحا، وتساعد هذه الدراسات أيضا على إيضاح أنجح الأعمدة وسبب نجاحها، وما إذا كانت هذه الأعمدة داعمة لبعضها البعض، والعوامل التي تدعم فعاليتها أو تثبيطها.

• مصادر مؤشر النزاهة الوطنية NIS

تعطي الدراسات حول نزاهة النظام الوطني المتبع في كل بلد ما أو منطقة ما، تقييما نوعيا، فهي تقوم على مصادر بيانات موضوعية وذاتية، تختلف كما في كل بلد، أو منطقة تخضع للتقييم. فمنظمة الشفافية الدولية تؤمن بضرورة معرفة قدرة ركائز وأعمدة النزاهة، ومدى تفاعلاتها وممارساتها من أجل تشخيص مخاطر الفساد، ووضع الاستراتيجيات اللازمة لمناهضتها؛ ولذلك فهي تقوم بأبحاث مكتبية وميدانية، حيث تجتمع مجموعة واحدة على الأقل من المجموعات البؤرية، باعتبار ذلك جزء من الدراسة القطرية، وتتضمن هذه المجموعات خبراء في مكافحة الفساد والحوكمة من الدولة، والقطاع الخاص، ومختلف المهن، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني. تستهدف المجموعات البؤرية قيام قاعدة واسعة من أصحاب المصالح بتقييم نظام النزاهة، والتعليق على مشروع الدراسة القطرية، بالإضافة إلى ذلك يتم فحص الدراسة من قبل خبير خارجي (حكم).

ج-مؤشر الشفافية في تقرير الشركات (TRAC Transparent In Corporate Reporting)

هذا المؤشر يقيس شفافية تقارير الشركات، ويعتبر مؤشرا نوعيا، حيث وُجد أن أكبر الشركات في العالم لا تضع تدابير شفافية كافية، وتكتفي بنشر القليل من المعلومات حول التزامها بأنظمة شاملة لمكافحة الفساد، كما أنها تقدم تقارير غير كافية عن هياكل الشركات، بالإضافة إلى أن الكثير من الشركات العالمية تعمل في بيئات يسود فيها الفساد.

• مصادر مؤشر (TRAC)

تحلل هذه الدراسة شفافية تقارير الشركات، حول مجموعة من تدابير مكافحة الفساد بين أكبر 105 شركة متعددة الجنسيات مدرجة في البورصة، تبلغ قيمة هذه الشركات مجتمعة أكثر من 11 تريليون دولار أمريكي، وتمس حياة الناس في أكثر من 200 دولة حول العالم، يتجاوز نفوذها المستثمرين، وأسواق الأسهم، والموردين، والعملاء، هذه الشركات بقدر ما تمثل قوة اقتصادية تساهم في المنافسة والابتكار والازدهار؛ بقدر ما يُساء استخدامها، وتكون سببا في استشراء الفساد.

د-مؤشر إدارة الحكم للبنك الدولي (Worldwide Governance indicator W.C.I)

صدر هذا المؤشر عن البنك الدولي سنة 1996م، ويشمل هذا المؤشر أكثر من 212 دولة، ويتضمن 6 أبعاد لقياس الحكم في الدولة الواحدة، ويقارنها خلال عدة سنوات تتمثل في: التعبير والمساءلة، الاستقرار السياسي، كفاءة الحوكمة، نوعية التدخل الحكومي، حكم القانون، والتحكم في الفساد.

وتعرف على نطاق واسع بأنها « مجموعة من التقاليد والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في البلاد، والتي تشمل العملية التي يتم بها اختيار الحكومات، ومراقبتها، وتداول السلطة. وكذلك قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ سياسات فعالة. وأخيرا احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم العملية الاقتصادية، والسياسية، والتفاعلات الاجتماعية فيما بينها «.

هذه المؤشرات لا تركز على قياس الفساد في الدولة، ولكن تركز على المنظور الايجابي من خلال قياسها لمدى قدرة المواطنين على الوصول لحكوماتهم، ومساءلتها عن ممارساتها، ومدى تطبيق آليات الحكم الرشيد.

تكمن أهمية المؤشر في أنه يأخذ بالحسبان مؤشرات السنوات التي تسبق التقدير، والتي قد تكون لها انعكاسات على السنة المقاسة، كما يعتمد هذا المؤشر في قياسه لدرجة الفساد على عدة مؤشرات أخرى، فنجده يقيس مؤشر المساءلة العامة،

ومدى المشاركة السياسية التنافسية، كما يقيس درجة احترام الحريات المدنية، وكذا حرية الصحافة، وغيرها من المؤشرات، التي كلف برصدها عدد من الجهات والجماعات المختصة.

• مصادر مؤشر W.C.L

قياس نظام إدارة الحكم عن طريق تجميع آراء وتقارير من مختلف المصادر، مثل وحدة معلومات مجلة إيكونيميست، ومؤسسة Latinobarometro، ومؤسسة Afrobarometer، والمنتدى الاقتصادي العالمي، ومنظمة (غلوب) لاستطلاعات الرأي، ومؤشر Bertelsmann Transformation Index، وقاعدة البيانات المؤسسية للهيئات الحكومية الفرنسية، ومركز التنمية، التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتقرير آفاق الاقتصاد في أفريقيا، ومؤشر النزاهة العالمية، ومؤسسة Economic Risk Consultancy في آسيا، ومنظمة صحفيون بلا حدود.

ويعتمد تطوير المؤشرات الفرعية لكل جانب من جوانب الحكم على عدد من المتغيرات، تم استنباطها من 37 قاعدة للمعلومات تم إنشاؤها بواسطة 31 مؤسسة متخصصة. باستخدام منهجية إحصائية، حيث تم الاستفادة من قواعد المعلومات، وذلك بتنميط مؤشرات الحكم، بحيث يتبع كل منها التوزيع الطبيعي على مستوى العالم؛ بمتوسط للمؤشر يبلغ صفرا، وبانحراف معياري يبلغ واحدا، وبحيث تتراوح قيمة المؤشر من سالب 2,5 إلى موجب 2,5 وبحيث تعني القيم المرتفعة مستوى أعلى من الحاكمية. وفي إطار الحاكمية تم تفسير الفساد على أنه ظاهرة تعكس عدم احترام طرفي عملية الفساد للقوانين التي تحكم سلوك التفاعل بينهما، ومن ثم تنطوي على خلل في الحاكمية.

3–مؤشر مكافحة الفساد والشفافية (ACT):

تصدر منظمة بيت الحكمة (Freedom House) منذ عام 2004م تقريرا سنويا بعنوان « دول في مفترق الطرق » (Countries at the Crossroads) لتقييم الحوكمة الديمقراطية في العديد من دول العالم من خلال أربعة محاور وهي: المساءلة، والتعبير عن الرأي العام، والحريات المدنية، وحكم القانون، ومكافحة الفساد والشفافية، ويتراوح قيمة كل محور من صفر (الأسوأ) و7 (الأفضل).

ويشير محور مكافحة الفساد والفساد والشفافية (Transparency) Anti–corruption and إلى مدى وجود إجراءات حماية من الفساد، وأطر قانونية ومؤسسية لمكافحة الفساد، بالإضافة إلى وجود شفافية لدى الحوكمة (فيما يتعلق بالميزانية، النفقات، نظام

المشتريات ...الخ)

4-مؤشر إبراهيم للحوكمة الأفريقية (IIAG).

تقوم مؤسسة محمد إبراهيم[٢] بإصدار مؤشر للحوكمة في أفريقيا سنويا (Ibrahim Index of African Governance) (IIAG). منذ عام 2000م؛ لدعم التقدم في مجال القيادة والإدارة وتعزيز الحكم في أفريقيا، حيث تهدف المؤسسة لإحداث تغيير حقيقي في القارة. وتعرف المؤسسة الحكم على أنه « كل ما يشمله الحكم من وجهه نظر المواطن » ويعد هذا التعريف واسع بشكل متعمد؛ لكي يستوعب كل مظاهر ما يحق للمواطن به من دولته.

ويعتبر المؤشر أهم تقييم للحكم الرشيد في إفريقيا؛ ويهدف إلى زيادة وعي مواطني القارة وتمكينهم، كما يقيس توفير الجهات الحكومية وغير الرسمية للسلع، والخدمات العامة، ووصولها إلى المواطنين عبر 84 مؤشراً للحكم الرشيد، تنقسم إلى أربع فئات عريضة أو أربعة أبعاد متداخلة هي: الأمان والأمن، والمشاركة، والحقوق والفرص الاقتصادية المستدامة، والتنمية البشرية، حيث يتم ترتيب جميع الدول في القارة السمراء، وعددها 53 دولة، طِبقاً لمجموع النقاط التي تحرزها عبْر كل الفئات، وهي تختلف بذلك إلى حد ما عن أبعاد البنك الدولي للحكم، وقد تم صنع المؤشر بالشراكة مع خبراء من عدد من المؤسسات في القارة، وهو دليل مركب يتم تركيبه من خلال جمع مؤشرات فرعية بطريقة معيارية، لتوفير قياس إحصائي لأداء الحكم في كل الدول الأفريقية. وتقدير الحكم في الدليل يتراوح من (صفر-100) حيث تكون 100 هي أفضل نتيجة ممكنة.

5-مؤشر النزاهة العالمي (GII)

تصدر مؤسسة النزاهة العالمية منذ عام 2006م، مؤشر Global Integrity Index ويرمز له بـ (GII) مؤشر للنزاهة لرصد التقدم التدريجي لجهود مكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم، كما يقيم المؤشر مدى وجود وفاعلية وصول الواطنيين إلى آليات مكافحة الفساد من خلال محاسبة الحكومات، وما إذا كان بإمكان المواطنين الاستفادة من ضمانات مكافحة الفساد في الممارسة الفعلية. وبالتالي فهو ليس معني بإدراك الفساد، ولكنه يتضمن ما يسمى « فجوة التنفيذ » لكل بلد، وهي

٢ - مهندس سوداني الجنسية، أنشأ مؤسسة مو إبراهيم عام 2005م التي تقدم جائزة مو إبراهيم لدعم وتشجيع الحكم الرشيد في القارة الافريقية، قيمة الجائزة 5 ملايين دولار ومبلغ 200 ألف دولار تمنح سنويا لمدى الحياة لأفضل رئيس أفريقي يقوم بجهود واضحة ومعترف بها في مجال بسط الامن والصحة والتعليم والتنمية الاقتصادية، ويتنازل سلميا وديمقراطيا عن السلطة.

الفرق بين الإطار القانوني في البلد من أجل الحكم الرشيد ومكافحة الفساد، وبين التنفيذ الفعلي أو إنفاذ ذلك الإطار القانوني نفسه. ويحتوي المؤشر على 6 أبعاد تتمثل في: المجتمع المدني، والمعلومات والإعلام، والانتخابات، والمساءلة الحكومية، والإدارة العامة والاحترافية، (والخدمة المدنية)، والرقابة والضوابط الحكومية، ومكافحة الفساد، وسيادة القانون. وتتراوح قيمة مؤشر بين صفر (الأسوأ والأقل نزاهة) و100 (الأفضل والأكثر نزاهة.

6-مؤشر الحكومة لمكافحة الفساد في قطاع الدفاع Government defense anti-Corruption index

يُقيم مؤشر مكافحة الفساد في شركات قطاع الدفاع شفافية وجود برامج الأخلاقيات ومكافحة الفساد في 163 شركة في قطاع الدفاع في 47، وتصنف كل شركة ابتداءً من الفئة «أ» (الأعلى) حتى الفئة « و « (الأقل) باستخدام المعلومات المتاحة علنا.

نجد أن برنامج الدفاع والأمن في منظمة الشفافية الدولية على ترسيه مبدأ النزاهة والحد من الفساد في مؤسسات الدفاع والأمن على مستوى العالم، وذلك بدعم إصلاحات مكافحة الفساد في مؤسسات وشركات الدفاع، ورفع مستوى النزاهة في عمليات نقل الأسلحة.

يدار البرنامج من قبل منظمة الشفافية الدولية في المملكة المتحدة بالنيابة عن حركة الشفافية الدولية. يصنف المؤشر الدول حسب مستوى خطر الفساد في كل منها، ويتم تحديد خطر الفساد عن طريق : خطره، ومدى وقوعه، وتكرار تعرض المواطنين له.

الجدير بالذكر أن قطاع الدفاع في الدول العربية يعاني من غياب الرقابة والمساءلة والسرية المفرطة والمحسوبية، كما اكدت منظمة الشفافية الدولية أن الدول العربية تنفق 135 مليار دولار سنويا على الدفاع والأمن، بينما يعاني المواطن من غياب الامن، وقالت المنظمة يشكل حجم الانفاق العربي السنوي على الدفاع والامن 7,6٪ من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي، بالإضافة إلى ان حجم الواردات من العتاد الحربي للخليج العربي زاد بنسبة 71٪ في العقد الأخير .وأوضحت أن ميزانية الدفاع في مصر تقد بـ 4,4 مليار دولار أمريكي، وهناك حسابات مصرفية بالقوات المسلحة لا يطلع عليها أحد بما فيه مجلس الشعب.

تصنف «ليبيا» وفق هذا المؤشر ضمن الفئة أ – خطر شديد (9 دول): الجزائر – أنغولا

– الكاميرون – جمهورية الكونغو الديمقراطية – مصر – أريتريا – ليبيا – سوريا – اليمن.

مؤشر بيت الحرية للفساد FHCI

يصدر هذا مؤشر Freedom house corruption index **عن منظمة غير حكومية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية، تدعم وتجري البحوث حول الديمقراطية، والحرية السياسية، وحقوق الإنسان. تأسست منظمة بيت الحرية في أكتوبر 1941م، يستشهد العديد من علماء السياسة، والصحفيين، وصناع السياسات، كثيرا بتقرير الحرية في العالم السنوي الذي تصدره المنظمة، والذي يقيم درجة الحريات السياسية والحريات المدنية في كل بلد من بلدان العالم. كما تعتبر تقارير حرية الصحافة والحرية على الأنترنِت من ضمن التقارير الأخرى المميزة للمنظمة، والتي ترصد الرقابة على الصحفيين وحالات الترهيب والعنف ضدهم، وإمكانية حصول الجمهور على المعلومات، التي تعتبر من أهم الوسائل للحد من الفساد ومكافحته.**

يصنف المؤشر الدول على أساس الحرية، إذ قسمت إلى «حرة» و«حرة جزئيا» و«غير حرة»، اعتمادا على النقاط التي حققتها كل دولة من أصل 100 نقطة تخص معايير مثل: سير العملية الانتخابية، والتعددية السياسية، والأداء الحكومي، وحرية التعبير والاعتقاد، وتشكيل وحقوق المنظمات المدينة، وسلطة القانون، والحقوق الفردية، كما وضع التقرير قائمة باسم «أسوأ الأسوأ» للدول التي حققت أقل نقاط فيما يخص الحقوق السياسية، والحريات المدنية. وصنفت المنظمة الأميركية في تقريرها السنوي ليبيا كدولة غير حرة، بمجموع نقاط 10 من 100. ويقيم تقرير العام 2023 «حرية العالم» درجة الحريات السياسية والحريات المدنية في 210 دول، ويغطي الفترة من 1 يناير 2022 إلى 31 ديسمبر 2022.

الخاتمة:

يتشكل الفساد من الأنشطة غير المشروعة التي يتم التستر عليها عن عمد، ولا يتم الكشف عنها إلا من خلال الفضائح والتحقيقات، أو الملاحقات القضائية. ولا توجد طريقة ذات مغزى؛ لتقييم المستويات المطلقة من الفساد في البلدان أو المناطق، على أساس قاعدة صلبة من البيانات التجريبية، ولا يمكن أن يتم اعتبار المحاولات المحتملة للقيام بذلك؛ بوصفها مؤشرات قطعية لمستويات الفساد، مثل مقارنة الرشاوى التي يتم الإبلاغ عنها، وعدد الدعاوى القضائية التي يتم رفعها، أو دراسة قضايا المحاكم المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالفساد؛ وبدلاً من ذلك، فإن هذه لمحاولات تظهر مدى فعالية أعضاء النيابة العامة، والمحاكم أو وسائل الإعلام في التحقيق في الفساد وفضحه. إن تسجيل المؤشرات المتعلقة بالفساد، التي يمتلكها من هم في موقع يمكّنهم من تقديم التقييمات، التي تتناول الفساد المنتشر في القطاع العام؛ تعتبر أكثر الطرق موثوقية ونجاعة؛ لمقارنة مستويات الفساد النسبي بين البلدان؛ ولذلك يجب إعداد دراسات مسحية شاملة، وإعداد تقارير عن الفساد في ليبيا بمشاركة جهات محلية ودولية؛ لتوخي الحيادية والشفافية، ثم لا بد من إصلاح الوضع السياسي الذي انفصلت فيه مؤسسات الدولة وتضارب أداؤها، والذي يعد أحد أكبر روافد الفساد ،بالإضافة إلى غياب القانون الذي ينظم عمل الأحزاب، ويفتح الباب لولوغ هذه الأحزاب في أموال الدعم الخارجي؛ ما يعزز حالة الفساد في المشهد السياسي العام، كما أن غياب مؤشر الحكومة لمكافحة الفساد في قطاع الدفاع والتسلح؛ أسهم هو الآخر في استشراء الفساد في هذا القطاع؛ خاصة في مرحلة الصراع المسلح الذي مرت بها ليبيا .

إن مخاطبة منظمة الشفافية الدولية في مرحلة الفوضى التي تمر بها ليبيا، -مع ارتفاع صادرات النفط إلى أكثر من مليون ونصف برميل يوميا -بفتح فرع لها في ليبيا يعمل بكل حيادية استقلالية، يمكن أن يحد بقدر لا بأس به من حجم الفساد المستشري مؤسسات الدولة في ليبيا، بالإضافة إلى اعتماد مؤشرات النزاهة والشفافية الدولية؛ لقياس حجم الفساد في ليبيا وربطها بالبنك الدولي.

المراجع

1–د. لخميسي، سليماني دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، ،مجلة الفقه والقانون ، العدد 9 ، الجزائر، يوليو 2013م .

2–المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مؤشرات قياس الفساد الإداري ، ،العدد 70، فبراير 2008.

3–عويد ،غزوان رفيق دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية مع الاشارة إلى حالة العراق ، ،مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، العدد 9، 2016م

4–نتائج فلسطين في مقياس الفساد العالمي GCB ، الموقع الإلكتروني لائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة أمان.

5–مؤشر مدركات الفساد 2012م ، منظمة الشفافية الدولية ، الشبكة العنكبوتية .

6–فتح الله، محمد محمود دراسة تحليلية للعلاقة بين الفساد والتنمية الاقتصادية بالتطبيق على الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير في الاقتصاد، الطالب، ابريل 2016م

7–عمر، عمر عبد الحميد ، محمد، سلام حسين ، الآليات الدولية الكفيلة بمكافحة الفساد ، ، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، العدد 29 ، المجلد 4 ، مارس 2016م

8–دراسة حول نظام النزاهة الوطني، مصر 2009، إعداد، شركة التدريب العالمية بالاشتراك مع منظمة الشفافية الدولية، 2010م

9–جريو سارة، د. بوفليح نبيل، دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، طالب دكتوراه ،جامعة الشلف – الجزائر ، مجلة الاقتصاد والمالية . المجلد 4، العدد 2 ، 2018م.

10– تقرير نتائج مؤشر مدركات الفساد 2022 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، https://www.transparency.org/en/cpi/2022

11–Transparency international uk– Defence and Security Programmer،الشبكة العنكبوتية .

12– الجبوري، علي محمد جسام دور مؤشرات النّزاهة والشفافية الدولية في الحد

من الفساد، دراسة حالة العراق، للفترة من 2016–2017، ، الشبكة العنكبوتية.

13–الطابور الخامس–فهم العلاقة بين الفساد والنزاع، منظمة الشفافية الدولية للدفاع والامن، المملكة المتحدة ،2017م.

14–تقرير Freedom House عن التطورات الرئيسة في ليبيا عام ،2022 https://freedomhouse.org/country/libya/freedom–world/2023